

## عبدالرؤوف سنو يشخص المأزق العربي



جريدة القبس، 9 يونيو 2017  
بيروت - انديرا مطر|

منذ سقوط جدار برلين وقيام ما سمي بثورات الربيع في الدول التي كانت خاضعة للنفوذ السوفيتي، سابقاً، ظهر عالم أحادي القطب، وبدا أن الديمقراطية الليبرالية انتصرت، وحلت فكرة العولمة بوعود التعايش وفق نظام منفتح موحد المعايير. بيد أنه ما لبثت ظاهرة صراع الهويات أن انفجرت في أوروبا نفسها. وفي عالمنا العربي برزت النعرات الطائفية وبمحاذاتها صراع الإسلام السياسي مع الدولة الحديثة. زادت حدة هذا الصراع إلى درجة تمزيق الدولة أشلاء، وتهديد السلم الاجتماعي واضطهاد الأقليات بصورة غير مسبقة أفضت إلى موجات من الهجرات، ومن تفريغ المجتمعات من تنوعها، أو تحويل هذا التنوع نفسه إلى عصبية منغلقة، لكنها قابلة للاشتعال والتفجر. فشلت ثورات الربيع العربي في إحلال صيغ ديمقراطية متطورة تسهم في ترسيخ دولة المواطنة ما يعود في قسم منه إلى دور الإسلام السياسي في تحويل مسارها. والقبس تفتح هذه الملفات الشائكة بمساهمة عدد من المفكرين يشتركون في تحليل الوضع القائم ووضع صيغة للتعايش والسلم الأهلي وتدعيم مفهوم عقلاني للدولة.

\*

الدكتور عبدالرؤوف سنو باحث وأكاديمي ومؤرخ لبناني، له عدة مؤلفات تبحث في تاريخ العرب الحديث والمعاصر وفي تطور الاتجاهات الإسلامية. نذكر منها: «حروب لبنان 1975 - 1990 - تفكك الدولة وتصعد المجتمع»، «لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف: إشكاليات التعايش والسيادة وأدوار الخارج»، «ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين». صدر له حديثاً كتاب «السعودية ولبنان»، ويصدر له قريباً كتاب «السعودية في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز: الدولة والمجتمع»، إضافة إلى أبحاث ودراسات عدة باللغتين الإنكليزية والألمانية.

يحمل الباحث والمؤرخ سنو الأنظمة الدكتاتورية مسؤولية مآلات الأوضاع الراهنة في الدول العربية. اما القوى المناوئة لتلك الأنظمة مثل التيارات الإسلامية فقد انشغلت بالسياسة ولم تطرح حلولاً للأوضاع الاقتصادية المتردية، في حين توسل الإسلام السياسي العنف طريقاً إلى التغيير. لا يعني سنو رجال الدين من مسؤوليتهم عما آلت إليه حالة العرب، ويطالبهم بتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة. وعن «الربيع العربي» الذي حصل نتيجة عقود من القهر والتخلف والتنكر لحقوق الانسان، فقد لاحظ سنو ان دول الخليج العربي بقيت بمنأى عن فوضاه الدامية لأنها استطاعت تأمين الخدمات والرشاء الاجتماعيين لسكانها. شعوب وأنظمة مستبدة.

« ما ومن الذي أوصل الأوضاع في بلدان عربية كثيرة إلى ما هي عليه: الدكتاتورية، أم حركات الإسلام السياسي، أم التخلف الاجتماعي والثقافي؟

- اعتقد أن الأنظمة الدكتاتورية هي المسؤولة عما آلت إليه بلدان عربية. وما جعل الشعوب بعيدة عن هذه الأنظمة هو عدم قدرتها على إقامة نظم عدالة سياسية واجتماعية، ومعالجة القضايا الشعبية الملحة، كالفقر والامية والبطالة، وفشل أنظمة التعليم في خلق كوادر ونخب، وكذلك عدم الاهتمام بقطاعات الخدمات الصحية والإسكان الخ.. وما استتبع ذلك من هجرة المفكرين والكوادر المهنية والحرفية. إن غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان، أسهما في عدم قيام مجتمعات مدنية في الوطن العربي. ف«المجتمع المدني» ظاهرة صحية لازمة لمراقبة الحكم وأعماله وبرامجه، والتقدم بالاقترحات والخطط، كما التأشير على الفساد والهدر وتجاوز حقوق الإنسان. وهذا يكمل عمل الدولة. لكن خوف الأنظمة العربية من مجتمعاتها، جعلها تبقىها في غيبوبة ثقافية وتخلف اجتماعي، وتقمعها بأدواتها الأمنية والعسكرية، أو تطوع قياداتها وفق مصالحها بالإغراءات والعطاءات. وبذلك استحوذت الأنظمة الحاكمة على الموارد والثروات، على حساب برامج التنمية المستدامة لشعوبها.

على صعيد السياسة الخارجية، تثبت أن معظم الأنظمة العربية، نتاج للانقلابات العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية، وللتبعية للخارج، ولم تبق في السلطة، إلا بمدى قبول الدول الكبرى بها. وهذا ما أفسح المجال أمام ظهور قوى مناوئة لتلك الأنظمة، ومنها الإسلام السياسي، الذي اعتقد أن التمسك بمفاهيم ماضوية، هو أفضل ردّ على التخلف والتراجع الذي أصاب المسلمين والعرب. وظهر هذا بوضوح في «عصر العولمة»، عندما انفتح العالم على بعضه بعضاً، وأصبح بالإمكان مقارنة القفزات التي حققها الغرب المسيحي. من هنا، رأت تيارات إسلامية أن الوسيلة الوحيدة للنهوض بالعالم العربي، تكون بأسلمة الدولة والمجتمع. أما الإسلام السياسي، فتوسل العنف في تحقيق ذلك؛ لكن عنفه ارتد إلى مجتمعاته، وأصاب الإنسانية، عبر استهدافه المسيحيين في العالم العربي والخارج، بحجة الانتقام لعصور طويلة من قهر الاستعمار الغربي.

لقد انفجر «الربيع العربي»، حيث القهر والظلم والتخلف والتنكر لحقوق الإنسان. وهناك سؤال: لماذا لم يمتد هذا الربيع إلى بلدان الخليج العربي، باستثناء تحركات بعض الشيعة بتحريض إيراني ضد حكوماتهم. يعود هذا إلى أن دول الخليج أمّنت قدرًا كافيًا من الرشاء الاجتماعي والخدمات الأساسية لشعوبها. فوجدت هذه الشعوب، أن ما يحصل من فوضى واضطراب وثوران، استولد فوضى دمرت البلدان العربية الأخرى، فضلت الخضوع لأنظمتها على السير في طريق مظلم. فشل الوحدة والقُطرية.

« حال التمزق التي تعيشها بلدان عربية كثيرة كيف يمكن تجاوزها. هل من مشروع عربي عام ومشارك لهذا الخروج، ام أن لكل بلد سبيله الخاص إلى الخروج؟

- لا يوجد اليوم مشروع عربي يساعد على تجاوز ما نحن فيه. في أواخر العهد العثماني، اعتقد البعض أن التضامن الإسلامي هو الرد على الاستعمار. لكن هذا فشل، لعدم وجود برنامج سياسي له، في ظل تباعد البلدان الإسلامية ومشكلاتها الداخلية مع الاستعمار، فضلاً عن تخلفها، وعدم امتلاكها الوسائل لمناهضة الاستعمار الأوروبي، من عسكرية واقتصادية وثقافية وعلمية وتماسك مجتمعي.

بعد سقوط الدولة العثمانية، روج القوميون للوحدة العربية كسبيل وحيد لمواجهة الاستعمار الذي ارتدى في حينه ثوب «الانتداب» أو «الوصاية» أو «النصيحة». لكن ما حصل أن الحركات القومية تحوّلت إلى «قطرية» داخل بلدانها، ولم تتحوّل إلى مشروع عربي. وظهر هذا بوضوح في قيام العسكر بالسيطرة على الحكم، وتحولهم إلى نخب سياسية، تقوم على التوريث. من هنا، لم ينجح مشروع قومي عربي، ولم تقم «الدولة القطرية» الناجحة التي ترعى شعبها وتعمل على تقدمه ورخائه. حتى التيارات والأحزاب الشيوعية العربية فشلت بسبب تبعيتها للخارج الشيوعي، وهاجسها التنظير والصراع الأيديولوجي الكوني بين الشيوعية العالمية والرأسمالية، بدل تغيير الأوضاع في مجتمعاتها. وعندما سقط الاتحاد السوفيتي، وجدت نفسها من دون أرضية مجتمعية صلبة تستند إليها في بلدانها، بسبب سيادة الفكر الديني.

### بين الناصرية والتيارات الإسلامية.

ويتابع ستو:

لقد عوّل كثيرون على الناصرية للخلاص من التجزئة، والنهوض بالمجتمع المصري. لكن بدورها لم تبين الناصرية المجتمع المدني الذي جعلته تابعاً للنظام، وفشلت في برامجها الوحدوية (مع سوريا) وفي التنمية، رغم بعض الإنجازات هنا وهناك. صحيح إنَّ الإمبريالية كانت تلاحق الناصرية، إلا أن السبب الرئيس لفشلها، هو دكتاتورية النظام، وعدم الخروج من نظرية الحزب الحاكم الواحد، وقيام مراكز قوى أفرزتها ثورة 1952. إنَّ جعل تحرير فلسطين مجرد شعار تعبوي الناصرية، وعدم القدرة على مواجهة إسرائيل، يوضحان إلى أي مدى كانت الأنظمة العربية فاشلة في بناء مجتمعاتها للتصدي القومي على أساس التكنولوجيا والمعرفة والاقتصاد.

وعلى أنقاض الناصرية، حاولت التيارات الإسلامية أن تبني قواعدها الشعبية بالدعوة إلى أسلمة الدولة والمجتمع، لكنها لم تطرح حلولاً اقتصادية واجتماعية لما تتخبط فيه مجتمعاتها. والدليل على ذلك، أنَّ الإخوان المسلمين، عندما حكموا مصر، لم يطرحوا برنامجاً يخلص مصر من أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة، بل كان همهم السياسة والسلطة. حتى أنهم تعاملوا مع إسرائيل، بالشكل الذي سار عليه الرئيس مبارك في السابق.

إنَّ الخروج من المأزق، لن يكون قبل تبني الديمقراطية وحقوق الإنسان. فشاباب الثورة وصحافيون في السجون، وتحركات الإرهاب تهدف للقضاء على اقتصادات البلدان العربية ومجتمعاتها. وطالما أن أنظمتنا

الحالية لا تقبل رأي «الأخر» الوطني، فلا أمل بتجاوز ما أوقعنا فيه أنظمتنا السابقة، من عدم بناء المؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني، والتخلف الاقتصادي والمجتمعي.

## الديموقراطية والتنمية

«بعد الذي حصل منذ ثورات الربيع العربي ولا يزال يحصل، ما المسار المتوقع والمصير المتوقع لحركات الإسلام السياسي في البلدان العربية؟»

- لا أمل لحركات الإسلام السياسي، لأن شعوبنا، في غالبيتها، ترفض الإرهاب. صحيح أن هناك أصوليات تسعى إلى قيام خلافة إسلامية، لكنها لا تتبنى العنف المدّم الذي نشهده. واليوم نجد أن التنظيمات الإرهابية لا تستطيع أن تفرض فكرها، باستثناء ترهيب الناس بسلاحها. فالعشائر السنيّة في العراق هي رأس حربته ضد «داعش». وهناك تنظيمات عسكرية أصولية في سوريا لا تسلك نهج «داعش» في اعتماد الإرهاب والقتل والتدمير. وعن المسار المتوقع، هو أن على الأنظمة العربية الحاكمة، أن تدرك أن عدم تحقيق الديمقراطية والتنمية، سوف يستولد قلاقل وتوترات. وما انخراط عدة آلاف من الشباب العربي المسلم في تلك التنظيمات، إلى جانب التفاسير الأحادية للدين، ونظرة الكراهية لـ«الأخر» بتأثير بعض رجال الدين، إلا نتيجة الشعور بالظلم والفساد وسوء توزيع الثروات. وإذا لم يتم إنتاج قوى سياسية جديدة، وعدالة في توزيع الثروات، فلن يكون المسار معبداً أمام شعوبنا للوصول إلى مستويات مقبولة من الرخاء. وعلى الأنظمة العربية، أن تعي أن مجتمعاتها تعددية، وهذا يتطلب منها أن تتعامل بسواسية وعدالة مع مكوناتها الدينية والاثنية والعرقية، وبشكل خاص مع المسيحيين الذين أعطوا الكثير في سبيل النهوض بالبلدان العربية، فكراً وثقافة واقتصاداً. وعندما يضرب الإرهاب اليوم المجتمعات الغربية، فعلى العرب المسلمين أن يفقوا مع تلك المجتمعات وعدم الاكتفاء بالاستنكار الخجول، لأنّ الإنسانية هي التي تجمعنا. النهضة هل تستعاد؟

«مع بدايات انهيار السلطنة العثمانية حصلت نهضة ثقافية وسياسية عربية. اليوم هل من سبيل إلى نهضة ثانية؟»

- كثيراً ما أتذكر رواد عصر النهضة؛ عبده والأفغاني ورضا، والكواكبي والحصري، وقاسم أمين بكتاباتهما عن المرأة، ومعروف الرصافي وجميل الزهاوي في العراق، والمفكرين والمثقفين اللبنانيين وغالبيتهم من المسيحيين؛ من نجيب عازوري، وبطرس البستاني واليازجيين، ويعقوب صروف وفارس نمر وفرنسيس مراش، وخليل السكاكيني في فلسطين، في طروحاتهم الفكرية والنهضوية والسياسية، أشعر بالأسى من أننا نفتقد إلى أمثال هؤلاء العمالقة اليوم. فهؤلاء لم يخلجوا من الدعوة إلى الاقتداء بالنهضة التي شهدتها المجتمعات الغربية. فعندما كان الشيخ محمد عبده في فرنسا، قال «وجدت في أوروبا مسلمين بلا إسلام، ووجدت في بلدي إسلاماً بلا مسلمين»، بمعنى أنه رأى عند الفرنسيين قيماً ومبادئ وأخلاقاً واثقانا في العمل. وهذه يدعو إليها الإسلام، ولا يمارسها المسلمون. فهل تحققت هذه كلها بعد مرور أكثر من قرن على هذا القول؟

للأسف، لقد تأخرنا في أخلاقنا وقيمنا وفي اخلاصنا لعملنا ولواجباتنا، وإن كانت مساجدنا تغطى بالمصلين،

وبحلقات الدروس الدينية، ونساؤنا تغطين أجسادهن بالبرقع. على من تقع المسؤولية؟ على رجال الدين الذين يفسرون الدين بما لا ينسجم مع العصر. فعلى سبيل المثال، يعتمد فقهاؤهم وكبارهم إلى تحميل القرآن الكريم ما لا يجب أن يحتمله. فيوهمون مستمعهم بأن كل العلوم والاختراعات التي يتم اكتشافها موجودة فيه. فيضعونه في مجال النقد، وهو كتاب منزل ومقدس. وعندما أشاهد جمهور السيدة أم كلثوم خلال الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين، من النساء المسلمات سافرات الرأس، أعجب أن 70 عقداً من الزمن، غيّرت المجتمع المصري إلى الوراثة. هناك ثوابت لا يمكن للمسلم أن يزيح عنها، لكن القيم تتغير، وإذا كان أسلافنا المفكرون والمتفكرون لم يخلجوا من التعلّم من الغرب، فهل يقوم رجال الدين اليوم بالدعوة إلى التعلّم منه بعدما سبقنا بقرون؟ الإرث الفقهي، والفتاوى، والخطاب الديني، وخطب يوم الجمعة، معظمها تحريضية، أو لا تتماشى مع العصر. فالإرهاب ليس شخصاً ولا سلاحاً فحسب، بل هو فكر أيضاً.

ماذا فعل رجال الدين لمحاربة الفكر الإرهابي؟ منظمة «حماس» في وثيقتها السياسية الجديدة، حذفت كل مصطلح يتعلّق بـ«الجهاد» وما يشير إليه. فهل يقوم رجال الدين بحذف «الجهاد» مصطلحاً ومفاهيم خاطئة؟ إن مسؤولية رجال الدين كبيرة عمّا آل إليه الفكر العربي والثقافة اليوم. لذا، لاسبيل إلى نهضة ثانية بعقليات متحررة ومقيمة في القرون الوسطى.

## التاريخ المتعدد

«كأكاديمي ومؤرخ هل تحبذ الرؤى المتعددة للتاريخ لكسر السردية الواحدة في تفسير الأحداث، ولكون المساءلة والمكاشفة تلغيها الرؤية الواحدة. أم ان من يكتب التاريخ هم المنتصرون؟»

- أنا أحبذ أكثر من نظرة إلى التاريخ. وكلما كانت هناك تعددية في الرؤى، استطعنا معرفة الأسباب وتحديد النتائج بدقة أكثر، واستخلاص العبر والدروس. وحول أن المنتصر هو من يكتب التاريخ، فهذا صحيح. فبعد الحرب العالميتين الأولى والثانية، وبعد حروب الخليج، كتب الأميركيون الأحداث من وجهة نظرهم، حتى عندما انتصرت أوروبا على هتلر، سلكت الطريقة نفسها. واليوم لدينا منهجاً في التأريخ يقوم على الذاكرة التاريخية للشعوب، التي تروي الأحداث من خلال معاناتها ومشاهداتها وذاكراتها.

## ليس بالطرق التقليدية

«الإرهاب يضرب مصر كما غيرها من الدول العربية. كيف برأيك السبيل للقضاء على الإرهاب الذي يمثل خطراً وجودياً ليس على الدولة فحسب، وإنما على المجتمع ككل؟»

- هذا صحيح للأسف، ولا أعتقد أن الطرق التقليدية لمحاربته هي وحدها الناجعة للقضاء عليه. فعلى القيادات أن تتقرب إلى شعوبها لتأمين لُحمة وطنية، بين الشعب والدولة، ومن دون ذلك لا أمل للدولة بالإمساك بشعبها، ولا بالقضاء على الإرهاب. وعلى الأنظمة أن تتصالح مع شعوبها. صحيح أن الإخوان المسلمين يوم وصولهم إلى الحكم سلكوا سياسة فنوية، لكن على الدولة المصرية أن تضع الخطط والبرامج لسحب البساط الشعبي من تحت الجماعة، وإلا ستنزل في حالة صدام مع شريحة واسعة من شعبيها. وكلما أحسنت في برامجها الإنمائية، تقوى مركزها لدى شعبيها. في المدى القصير، وضع مصر صعب، لأن الإرهاب لا يستهدف البشر، بل الاقتصاد والمجتمع.

<https://alqabas.com/405178>